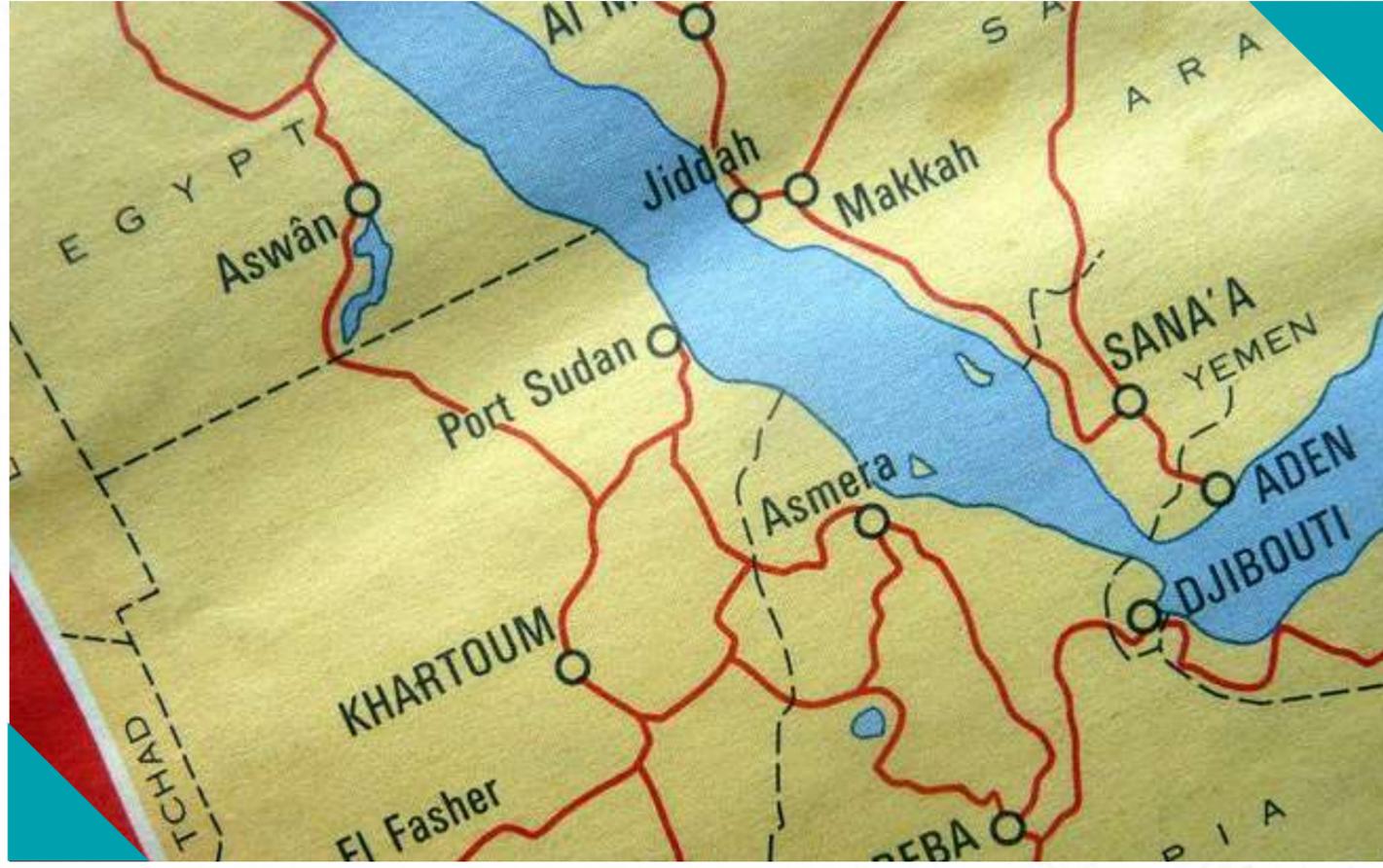




# تطورات الحرب السودانية هل تسهم زيارة البرهان لمصر في هدوء الأوضاع في السودان؟

(ورقة بحثية)

أ. يوسف كامل خطاب



سودانيًا، ضم كلاً من: وزير الخارجية المكلف علي الصادق، ومدير جهاز الاستخبارات العامة أحمد إبراهيم مفضل، والمدير العام لمنظومة الصناعات الدفاعية ميرغني إدريس سليمان، بحسب بيان مجلس السيادة الانتقالي السوداني. ويعني هذا المظهر أن الصراع العسكري لم يؤثر على المنظومة السياسية للدولة، وأنها مازالت تحافظ على وضعها التنظيمي الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب؛ وأن رئيس المجلس السيادي للسودان قادر على التحرك بحرية داخل السودان وخارجه. وهي رسالة غاية في الأهمية لأبناء الشعب السوداني في الداخل والخارج؛ بأن السودان لم ينهار؛ وأن قائده الحالي (البرهان) لم يؤسر أو يستسلم لخصومه؛ حسبما أشيع عنه.

معدنية (الغاز والنفط والذهب)، وإمكانات زراعية هائلة، يمكن استثمارها لمواجهة أزمة الغذاء التي تهدد العالم منذ انتشار جائحة كورونا وما أعقبها من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

**أما البعد الآخر لأهمية هذه الزيارة، فهو بعد خاص يعود إلى عدة اعتبارات، منها:**

١. أنها أول زيارة خارجية يقوم بها قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، منذ اشتعال الحرب في السودان في منتصف شهر أبريل ٢٠٢٣م.

٢. أن الزيارة أخذت طابعاً رسمياً تمثل في مظهرين: الأول: أن الفريق البرهان اصطحب معه وفدًا رسميًا

### أهمية الزيارة:

تكتسب هذه الزيارة أهميتها من بعدين؛ إحداهما عامًا، ويتمثل في أن البرهان هو رئيس المجلس السيادي السوداني، قائد القوات المسلحة السودانية، التي تعد أحد طرفي الحرب، التي اندلعت في السودان يوم 10 أبريل ٢٠٢٣م، واستقطبت اهتمام الباحثين والمحللين، لمتابعة الأحداث وتطورات الموقف، لما للسودان من تأثير أمني وسياسي على المنطقة؛ عربيًا وإفريقيًا؛ فضلًا عن تأثيره على الأمن والسلم الدوليين، بالنظر إلى كونه أحد مراكز التنافس الاقتصادي والسياسي والعسكري بين القوى العالمية الكبرى: الولايات المتحدة والصين وروسيا؛ لما يملكه من موقع جيواستراتيجي؛ ولما يحتويه من ثروات

أثارت الزيارة السريعة التي قام بها قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى مصر، في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣م، تساؤلات عديدة لدى كثير من المهتمين بالشأن السوداني، المتابعين للأحداث الداخلية وتطورها؛ وتدور الأسئلة المطروحة حول: أهمية الزيارة؛ وتوقيتها؛ وما سبقها من أحداث وتصريحات لقائدي الصراع (حميدتي) و(البرهان)؛ ولماذا اختار (البرهان) مصر خاصة ليجعلها الدولة الأولى لزيارته الخارجية منذ اشتعال الحرب؛ وما هي أهداف الزيارة ونتائجها؟ وهل تسهم هذه الزيارة في هدوء الأوضاع في السودان؟ وهي الأسئلة التي تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عليها.

## توقيتها

**الثاني:** أن استقبال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للرئيس السوداني والوفد المرافق كان استقبالا رسمياً (بروتوكولياً)، وهو ما اتضح في استقباله على البساط الأحمر، الذي يستقبل عليه زائري مصر من قادة دول العالم رؤساء وملوكاً.

ويعتبر هذا المظهر اعترافاً رسمياً من الدولة المصرية، بأن الفريق الأول عبد الفتاح البرهان هو الممثل الشرعي لدولة السودان؛ وأن الطرف الآخر في الصراع يعد منقلباً على السلطة الشرعية للبلاد؛ على الرغم من عدم التصريح الرسمي بذلك؛ وهو ما أعطى الزيارة أهمية وزخماً خاصاً، عربياً وإقليمياً ودولياً.

يعد توقيت الزيارة متأخراً إلى حد بعيد، حيث يتم بعد قرابة عشرين أسبوعاً من اندلاع القتال في السودان، وسيطرة أنصار الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قائد قوات التدخل السريع شبه الكاملة على العاصمة السودانية (الخرطوم)، بما فيها من مقرات هامة للجيش السوداني النظامي، وغيرها من المقرات الحكومية - كمراكز خدمات المياه والكهرباء والطاقة والمستشفيات ... وغيرها من المقرات الحكومية؛ فضلاً عن السطو على الممتلكات الخاصة بالمواطنين من منازل ومؤسسات تجارية ومخازن؛ وسلب ما فيها من ممتلكات، واتخاذها قواعد لانطلاق هجماتهم المسلحة ضد قوات الجيش ومن يؤيدها من الأهالي.

إن الزيارة تأتي قبيل اقتراب موعد جلوس الطرفين للتفاوض في منبر جدة، خصوصاً في ضوء الاتصالات الدبلوماسية النشطة التي أجريت مؤخراً بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان والمصري سامح شكري حول الوضع في السودان، إلى جانب التحضير المرتقب لمؤتمر القوى المدنية والسياسية حول الحل السياسي في السودان برعاية الاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال سبتمبر ٢٠٢٣م.

ويشير توقيت الزيارة وفقاً لما سبق؛ إلى أن رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش يحاول اقتناص الفرصة الزمنية المتبقية على بدء جولة جديدة من المفاوضات السياسية مع خصمه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)؛ بعد أن اقتنعا بأن مسار الحرب لن يحقق لهما ما يسعيان إليه، وأنه لا مهرب من المفاوضات، بما تتطلبه من تنازلات من كلا الطرفين، وصولاً إلى الحد الذي يمكن الالتقاء عنده؛ وهو الذي يتحقق معه أدنى قدر من المصالح لكل طرف.

## مسار الأحداث التي سبقت الزيارة ودلالاتها:

سُبقت زيارة البرهان بعدد من الأحداث والتصريحات، التي كان من أبرزها:

**أولاً:** ظهور البرهان بصورة مفاجئة صباح ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م، عبر بث مقطع مصور على وسائل التواصل وهو يتحدث إلى جنوده في قاعدة (وادي سيدنا) بأم درمان، ثم توجه إلى مدينة عطبرة شمال السودان، ومنها في اليوم نفسه إلى مدينة بورتسودان في الشرق. ومنها إلى مدينة العلمين بجمهورية مصر العربية، لزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ثم العودة إلى بورتسودان.

ويعد هذا الظهور؛ بما صاحبه من تأمين لمساره من الخرطوم وحتى وصوله إلى مدينة العلمين، وخروجه منها عائداً للسودان حدثاً لافتاً، في ضوء ادعاءات بعض المتحدثين باسم قوات التدخل؛ أن الأمر قد تم بموافقتها، وترتيباتها؛ ما يؤكد هيمنتهم على الخرطوم - عاصمة الدولة - والإقرار بعدم قدرة الجيش على استعادة السيطرة عليها.

وكادت هذه الادعاءات أن تلقى تصديقاً لدى البعض، لتوفر معطيات تدعمها وتسهل تصديقها؛ ومنها: أن الفريق البرهان نفسه قد أكد عند بداية الحرب، أن قوات الجيش

تجد صعوبة في إخراج قوات التدخل من العاصمة الخرطوم، لاختلاطهم بالمواطنين، وصعوبة الفصل بينهم. كما يدعمها البيان الذي أعلنه الجيش في بداية الحرب بأن يتم تسليم الشباب السودانييين للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم (١).

**ثانياً:** إعلان قائد قوات الدعم السريع (محمد حمدان دقلو) - عقب ثلاثة أيام من ظهور البرهان - استعداداته للدخول في محادثات ووقف إطلاق النار لفترة طويلة؛ وقيامه بنشر نص الخطة التي تحمل رؤيته لحل الأزمة الحالية تحت عنوان (رؤية للحل الشامل وتأسيس الدولة السودانية) في موقعه على شبكة التواصل (الإنترنت) يوم ٢٧/٨/٢٠٢٣م.

وقد تضمنت الخطة المشورة عشرة مبادئ عامة؛ بينها «الإقرار بضرورة تأسيس وبناء جيش سوداني جديد من الجيوش المتعددة الحالية، وذلك بغرض بناء مؤسسة عسكرية قومية مهنية واحدة تنأى عن السياسة»، وهو الأمر الذي كان يرفضه دقلو باستمرار؛ وكان سبباً جوهرياً لاندلاع الحرب الجارية. كما تضمنت نصاً بأن يكون نظام الحكم في السودان نظاماً اتحادياً غير تماثلي أو غير متجانس، بحيث تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد (٢).

وقد ذهب بعض المحللين إلى الربط بين ظهور البرهان والإعلان عن خطة (حميدتي) للحل السلمي؛ مشيرين إلى أن اتفاقاً ما قد تم بين الطرفين لإنهاء الحرب، ووفقاً لهذا الاتفاق سمحت قوات الدعم للبرهان بالخروج من الخرطوم والسفر إلى الخارج. ومن ثم تأتي زيارة البرهان إلى مصر، ومنها إلى السعودية ثم الإمارات - كما كان مقرراً - للتفاهم حول الاتفاق، ومدى قبوله من القيادة المصرية، وغيرها، تمهيداً لإعلانه والعمل به.

واستدل أصحاب هذا الرأي بغياب قائد القوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن المشهد السياسي والعسكري قرابة عشرة أسابيع، أعلنت خلالها قوات التدخل السريع تصريحات - كانت نوعاً من الحرب النفسية، وفقاً لوصف أحد السياسيين السودانيين - منها: أنه هرب من السودان لينجو بجلده من مصير محتوم؛ وأنه كان محاصراً من قبلهم داخل مقر القيادة العامة للجيش السوداني في الخرطوم؛ وأن السماح له بالخروج جاء عقب موافقته على المطالب العشر التي طالبت بها قوات حمدي كشرط لوقف القتال، والتي كان من أهمها أن يكون الحكم في السودان فيدرالياً، بمعنى أن تستقل كل ولاية أو



محافظة سودانية بإدارة مواردها الذاتية، ما يجعل التبعية لدولة المركز تبعية صورية لا مركزية.

ووفقًا لهذا الشرط، يكون قائد قوات التدخل السريع قد ضمن لنفسه حكم إقليم دارفور، المركز الرئيس لقواته: التي قاربت المئة ألف مقاتل؛ كما ضمن لنفسه السيطرة على مناجم الذهب، لمواصلة استخراجها وتصديره واستغلال عائداته في تسليح قواته وتمويلها لضمان ولائها وانصياعها لتنفيذ أوامره، ولو كانت ضد وحدة البلاد واستقرارها(٣). كما ضمن لقواته الانضمام للجيش في الوقت ذاته.

ثالثًا: تصريح البرهان قبيل زيارته لمصر بيوم واحد - ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣م - خلال تفقده القوات البحرية بمدينة بورسودان شرق البلاد - بأنه عازم على استمرار الحرب والقتال ضد قوات الدعم السريع، مستبعدًا أي فرصة للمفاوضات مع هذه القوات.

ففي حديث للجنود والصحافيين في قاعدة فلامنجو البحرية، قال البرهان «نحن نكرس كل وقتنا وجهدنا للحرب لإنهاء هذا التمرد»، في إشارة إلى قوات الدعم السريع. ووصفها بـ: «المرتزقة القادمين من مختلف أصقاع الدنيا»(٤)؛ كما وصفهم بأنهم «خونة»، وتعهد بتحقيق نصر حاسم عليهم. وأضاف أن «هذه المجموعات التي غزت الخرطوم ونبالا والجينية لا تشبه السودانيين».

وقد نفى البرهان في كلمته أن تكون قواته قد تلقت أي مساعدة أجنبية؛ كما نفى أيضًا ما يشاع بأن خروجه من الخرطوم قد تم بالتفاهم مع ميليشيات الدعم وإذنها - حسبما تشييعه وتروج له - وقال: «إن خروجه من العاصمة كان بفضل عملية عسكرية شاركت فيها القوات الجوية والبحرية وإن جنديين لقيتا حتفهما في هذا العمل».

وكانت هذه التصريحات القوية - التي أدلى بها البرهان قبيل زيارته لمصر - بمثابة رسالة إلى خصومه في الداخل، وداعميهم الإقليميين والدوليين؛ وإلى جميع المهتمين بالشأن السوداني في الخارج، بأن الجيش السوداني النظامي، مازال مسيطرًا على أغلب المناطق والمحافظات السودانية؛ وأن ما تذييعه قوات التدخل من استيلائها على مقرات الجيش ووحداته الهامة، لم يؤثر على قوة الجيش وسيطرته على المشهد العام. وأن ما يدعيه المتحدثون باسم قوات الدعم بشأن السماح له بالخروج من الخرطوم، لا تعدو أن تكون حربًا نفسية للتأثير على معنويات مؤيديه من أبناء الشعب السوداني، لإقناعهم بسيطرتهم على الأوضاع الداخلية.

رابعًا: أن زيارة البرهان لمصر أتت بعد سلسلة من المحاولات التي اقترحت لحل الأزمة، بدءًا بما طرحته منظمة (الإيجاد)،

التي اقترحت التدخل العسكري عبر قوات (إيساف)(٥) لحماية المدنيين وهو ما تم رفضه من قبل الفريق البرهان، كما رفضته مصر.

وتتابعت المفاوضات والمصادمات التي شارك فيها الطرفان؛ فبدأت بالمفاوضات التي انطلقت في مدينة جدة، في شهر مايو ٢٠٢٣م، وعرفت بـ (منبر جدة) - برعاية سعودية أمريكية - وأسفرت حينها عن وقف إطلاق نار قصير الأمد، وهدنات أحادية الجانب انتهكتها الفصائل المقاتلة في معظمها، واستمرت في القتال؛ الأمر الذي اضطر المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية إلى تعليق المفاوضات.

وقد اعتبر الخبراء أن انتهاك الطرفين لما تم الاتفاق عليه من هدنات؛ بما أسفر عنه من تعليق للمفاوضات، بمثابة اختيار مشترك لخوض حرب استنزاف؛ على أمل منهما في الحصول على تنازلات أكبر من الطرف الآخر على طاولة المفاوضات.

وعندما يئس الطرفان من تحقيق تلك الغاية، بعد أربعة أشهر من القتال(٦)؛ أعادا النظر في خيار العودة إلى مائدة التفاوض، بعد شهر ونصف من توقفه؛ فأرسل الجيش السوداني ممثلين له إلى مدينة جدة؛ في ١٥ يوليو ٢٠٢٣م(٧)؛ لاستئناف المفاوضات مع قوات الدعم السريع؛ ما اعتبره البعض تراجعًا من قيادة الجيش عن موقفها من التمرد الذي قاده قائد التدخل السريع؛ وإقراره بما فرضه من أمر واقع(٨).

ولم تسفر تلك المفاوضات إلا عن المزيد من تعنت الطرفين، واتهام أحدهما للآخر بعرقلة الحل السلمي، حيث ذكرت قوات الدعم السريع في بيان، صدر في ٢٧/٧/٢٠٢٣م، أنه «منذ اليوم الأول للحرب، كان من الواضح لنا أن القوات المسلحة السودانية سعت فقط إلى عرقلة الحل السياسي». وأضافت: «لقد أدركنا أن تحقيق السلام مستحيل، مع الذين يهدفون إلى قلب إرادة الشعب، واستعادة نظام أطاحت به الأمة بالفعل»(٩).

وردت القوات المسلحة السودانية ببيان مماثل، أوضحت فيه أن وفدها في جدة بحث في وثيقة بشأن إنهاء الأعمال العدائية «حيث تم الاتفاق على العديد من النقاط»، لكن المحادثات انهارت بسبب الخلافات حول «القضايا الرئيسية»، بما في ذلك إخلاء قوات الدعم السريع منازل المدنيين والمرافق العامة والمستشفيات والطرق. وأكد البيان

أن وفد الجيش المفاوض عاد إلى السودان من السعودية، يوم ٢٦ يوليو ٢٠٢٣م، بعد ثلاثة أشهر من المحادثات التي توسطت فيها السعودية والولايات المتحدة مع قوات الدعم السريع.

وفي ٢٨/٧/٢٠٢٣م، نُشر مقطع مصور على صفحة قوات الدعم السريع على فيسبوك، ظهر فيه قائد قوات الدعم السريع (حميدي) - لأول مرة منذ اشتعال الحرب - محاطًا بأفراد من مقاتليه، واعتذر للشعب السوداني «عن المأساة التي خلفتها هذه الحرب التي فرضت علينا». وقال: «لسنا دعاة فتنة أو حرب، ونريد السلام شرط تسليم البرهان وقيادات الجيش لأنفسهم» في إشارة إلى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وجنرالته(١٠).

وعلى الرغم مما أبداه الطرفان من إصرار على استمرار الحرب ومواصلة القتال؛ إلا أنهما لم يعترضتا على دعوة القاهرة لعقد مؤتمر تشارك فيه دول الجوار السوداني؛ لاستكمال ما تم من مفاوضات في جدة؛ وما لبث المؤتمر أن انعقد تحت اسم: (مؤتمر قمة دول جوار السودان)، واستضافته القاهرة يوم ١٣ يوليو ٢٠٢٣م؛ وترأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وشارك فيه رؤساء دول وحكومات: جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وإريتريا، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وحضره رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمين عام جامعة الدول العربية، لبحث كيفية معالجة الأزمة السودانية.

ودعت القمة في بيانها الختامي إلى: وقف الاقتتال الداخلي والانتقال لعملية سياسية وتسوية توقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة مدنية انتقالية، وإطلاق مسار سياسي يستهدف إنهاء المرحلة الانتقالية التي يعيشها السودان منذ نحو ٥ سنوات(١١).

وأطلقت (قمة دول جوار السودان) آلية للاتصال، تمثلت في لجنة مكونة من وزراء خارجية الدول المشاركة، للنظر في «وضع حلول للأزمة». وقد عقدت تلك اللجنة/ الآلية اجتماعها الأول في العاصمة التشادية (أنجامينا) مطلع الشهر الحالي، ومن المقرر أن تعقد اجتماعها المقبل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما استضافت القاهرة في ٢٣ يوليو ٢٠٢٣م اجتماعًا لقوى (إعلان الحرية والتغيير)، وهو الاجتماع الأول الذي يعقد منذ اندلاع الحرب؛ وقد ضم نحو (٤٥) شخصية من قيادات القوى السودانية لمناقشة «بناء جبهة وطنية عريضة لإنهاء

الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؛ وحشد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية؛ وإعادة إعمار ما دمرته الحرب».

وأُسفر الاجتماع عن إعلان (مشروع خريطة طريق لحل الأزمة السودانية)، تضمن مجموعة من (المقترحات) المعروضة للحوار مع مختلف القوى السودانية، من أجل وقف الحرب الدائرة حاليًا، ومعالجة تداعياتها سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا(١٢).

## لماذا اختار البرهان مصر؟

يعود اختيار رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد القوات المسلحة النظامية السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان لمصر كأول بلد يتوجه إليه في أول خروج له من السودان بعد اشتعال الحرب إلى اعتبارات عديدة، منها:

أولًا: الارتباط التاريخي والجغرافي والسياسي، الذي يربط بين البلدين والشعبين الشقيقين؛ فتاريخيًا كانت مصر والسودان دولة واحدة حتى عام ١٩٥٢م، حيث كان لقب الملك فاروق طيلة فترة حكمه، إلى أن تنازله عن عرشه بطلب من قادة ثورة يوليو ١٩٥٢م هو: ملك مصر والسودان؛ وجغرافيًا تعد مصر البوابة الشرقية للسودان وتعد السودان البوابة الجنوبية لمصر؛ وسياسيًا تعد كل من الدولتين مصدر تهديد أو استقرار للدولة الأخرى، وفقًا لما يسودهما من أحوال داخلية؛ فضلًا عن إبداء مصر استعدادها لتقديم تصور للسلام في السودان، منذ اشتعال الحرب؛ وهو ما كان يجد ترحيبًا وتأييدًا من البرهان، وتأكيدًا مستمرًا على أن القاهرة هي بيت الحل السوداني لما يجمع بين الشعبين من أواصر قربة تمتد عميقًا في التاريخ.

ثانيًا: التزام مصر منذ اندلاع الحرب بموقفها السياسي القائم على: المحافظة على وحدة السودان أرضًا وشعبًا؛ وعدم التدخل أو الانحياز لطرف على حساب الآخر؛ وحرصها على أن يكون حل الأزمة السودانية من خلال السودانيين أنفسهم؛ ورفضها لمبدأ تدول القضية السودانية؛ واستمرارها في دعوة الهيئات الدولية لتقديم الدعم الإنساني للشعب السوداني في محتته؛ وهو ما يجعلها أهلاً للمشورة والثقة والتأثير على أطراف النزاع من جهة، وعلى الأطراف الإقليمية والدولية الساعية إلى إنهاء الأزمة السودانية عبر الحلول السلمية من جهة أخرى.

## أهداف الزيارة

ثالثًا: سعي القيادة المصرية - منذ بداية الأزمة - إلى اتخاذ خطوات عملية من أجل الوصول إلى حل سلمي، وذلك من خلال رفضها للتدخل العسكري عبر قوات (الإساف) التابعة لمنظمة الإيجاد من جهة؛ وعبر دعوتها لدول جوار السودان للبحث عن حل سلمي للأزمة، واستضافتها لقمة دول جوار السودان؛ فضلًا عن استضافتها لاجتماع القوى السياسية (قوى إعلان الحرية والتغيير) للبحث عن مخرج سلمي للأزمة ووضع خريطة طريق لمستقبل السودان.

رابعًا: أن مصر تستضيف أكثر من خمسة ملايين سوداني، منهم ما يقارب ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف قصدوها إبان اندلاع الحرب فرارًا من ويلاتها ومخاطرها، وحفاظًا على حياتهم، إثر انقطاع سبل الحياة في بعض مدن السودان من غذاء ومياه ودواء وكهرباء... وغيرها من متطلبات الحياة توقفت مع بداية الحرب. ولا شك أن هذا الوجود السوداني المكثف في مصر سيجعل الفريق البرهان يتواصل - عبر قنوات الاتصال المصرية التي ستعطي أحداث زيارته وما سيعقبها من تصريحات رسمية - إلى أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب السوداني في الخارج.

من المعروف أن الزيارات التي تتم بين قادة دول العالم في ظروف التوترات والظروف المضطربة، تكون لها أهداف صريحة، يتم الإعلان عنها من المصادر الرسمية؛ وأخرى خفية، يستنبطها المتابعون والمحللون من توقيتات الزيارة وما يحيط بها من ملابسات؛ وتتمثل الأهداف الصريحة من زيارة البرهان لمصر فيما يلي:

١. تقديم الشكر لمصر - قيادة وشعبًا - على مساندتها للشعب السوداني في محنته، عبر فتح حدودها للهاربين من ويلات الحرب من أبناء الشعب السوداني، واستقبالهم بالحفاوة والترحاب، وتقديم ما يمكن تقديمه من مساعدة - رسمية وشعبية - على الرغم مما تعيشه مصر من ظروف اقتصادية ومعيشية ضاغطة - ما يؤكد ما يربط بين الشعبين من أواصر تاريخية وجغرافية ودينية واقتصادية واجتماعية.

كما تعد الزيارة فرصة لتقديم الاعتذار في الوقت نفسه للقيادة والشعب المصري - عما قامت به قوات الدعم السريع عند بداية الحرب من احتجاز للعسكريين المصريين

المتواجدين في قاعدة (مروي) الجوية شمالي السودان، في إطار برتوكول مشترك بين الجانبين المصري والسوداني، استعدادًا لإجراء التمرين الجوي المشترك، والذي كان مقرراً في شهر مايو ٢٠٢٣م؛ وإظهارهم بصورة مهينة، وكأنهم أسرى حرب، ليتوافق هذا المشهد السيء مع ما صرح به (حميدتي) عندما بدأ أعماله القتالية من قاعدة (مروي)؛ وأنه يهدف من ورائه إلى تخليص السودان من التواجد العسكري المصري على أراضيه.

٢. اطلاع القيادة المصرية وغيرها من القيادات الإقليمية والعالمية على الأوضاع في السودان وتطور الأحداث فيها، وهو ما أعلنه المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية - في البيان الصادر عن الرئاسة - بأن الهدف من الزيارة تمثل في: استعراض تطورات الأوضاع في السودان؛ والتشاور حول الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة حفاظًا على سلامة وأمن السودان، على النحو الذي يحافظ على سيادة ووحدة وتماسك الدولة، ويصون مصالح الشعب السوداني وتطلعاته نحو المستقبل، وتطورات مسار دول الجوار، الذي انعقدت قمته الأولى في مصر. كما أصدر مجلس السيادة في السودان بيانًا مماثلًا، أشار إلى أن الزيارة تهدف إلى إجراء «محادثات مع الرئيس السيسي تتناول تطورات الأوضاع في السودان والعلاقات الثنائية بين البلدين».

٣. كشف حقيقة قوات الدعم السريع أمام الرأي العام العربي والعالم، وإظهارها بمظهر الميليشيات الإرهابية المنقلبة على الشرعية، وهو ما تجسد في وصفه لقوات الدعم بأنها: «جماعات متمردة ارتكبت جرائم حرب من أجل الاستيلاء على السلطة».

## أما الأهداف غير المعلنة فيمكن أن تتمثل في

١. طلب الدعم العسكري من مصر؛ وهو ما يصعب على مصر تحقيقه رغم انحيازها الواضح والمعلن للجيش السوداني وقائده؛ لما قد يسببه تقديم الدعم العسكري من تفاقم الأوضاع في السودان وتهديد وحدته واستقراره؛ حيث إن انحياز القاهرة عسكريًا لأحد الأطراف قد يدفع دول الجوار لدعم الطرف الآخر، وتحويل البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة تقود السودان لسيناريو كارثي وهو ما ترفضه مصر جملة وتفصيلاً.

٢. التنسيق مع القيادة المصرية فيما طرح، أو قد يطرح، من خطط للحل السلمي؛ والاتفاق على الحد الأدنى من التنازلات التي يمكن الموافقة عليها في أية مفاوضات حالية أو مستقبلية لحل الأزمة سلميًا؛ فيما لو صعب أو

ربما استحال حلها عسكريًا؛ لطبيعة الحرب الدائرة والتي تعد أقرب إلى حرب العصابات منها إلى الحرب التقليدية، والتي تتمكن فيها العصابات من استنزاف الجيوش النظامية؛ ولأن إنهاء الاقتتال «لا يرتبط بموازن القوة العسكرية بقدر ارتباطه بجغرافيا الإقليم».

٣. طلب الدعم السياسي أو الوساطة لدى الدول العربية والإفريقية والغربية التي تربطها علاقات وثيقة بمصر، لتقديم الدعم للشعب السوداني في محنته؛ وحثها على التدخل، لإنهاء الأزمة، وليس لتصعيدها عبر تقديم الدعم المالي والعسكري لقوات الدعم السريع، على نحو ما تقوم به دول عربية وإفريقية.

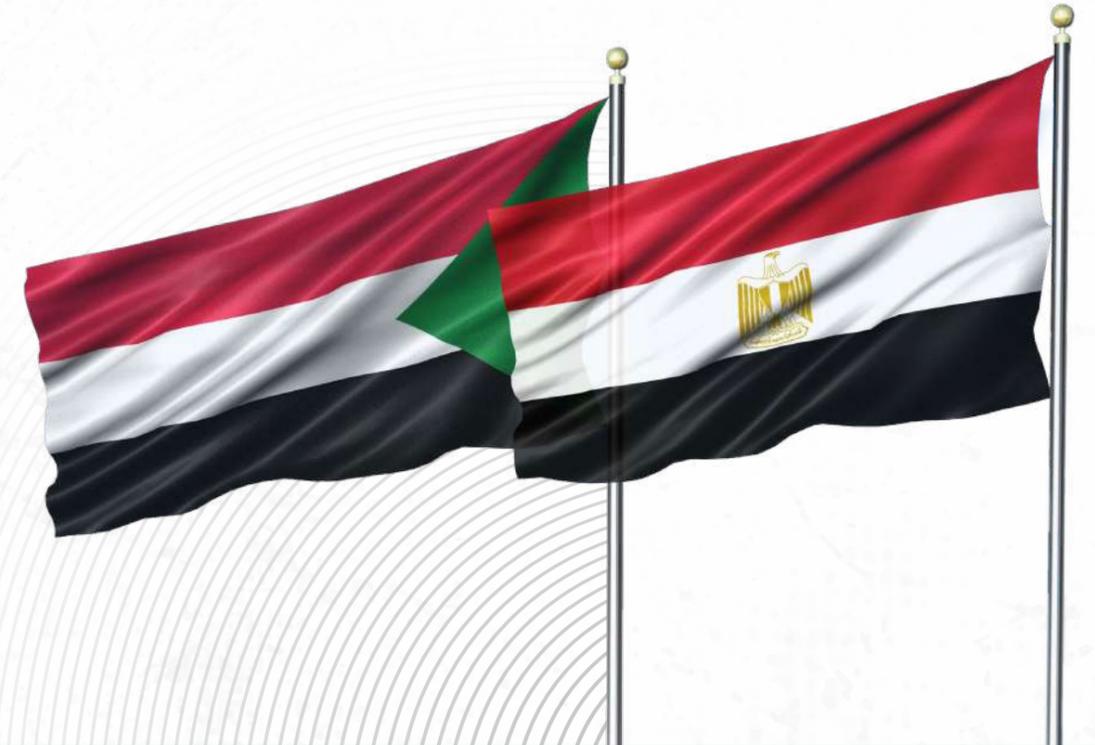
## نتائج الزيارة:

أسفرت الزيارة التي قام بها الفريق أول عبدالفتاح البرهان إلى مصر عن عدة نتائج منها:

• إن القيادة المصرية - على الرغم من موقفها الحيادي تجاه الصراع المسلح الدائر في السودان - تعتبر الفريق أول عبد الفتاح البرهان هو الممثل الرسمي للشعب السوداني، كونه رئيس المجلس السيادي للمرحلة الانتقالية، وهو ما انعكس في الاستقبال الرسمي الذي قوبل به والوفد المرافق له؛ حيث فرش له البساط الأحمر الذي يبسط عادة لقيادة وزعماء الدول عند استقبالهم في مصر؛ كما تم الاستقبال على خلفية موسيقى السلام الوطني للدولتين. وهي رسالة مصرية إلى دول العالم، بأن الدولة السودانية ما زالت حاضرة و متماسكة، وأنه لن يكون بمقدور أحد تفكيكها، ولا الحديث نيابة عنها.

• إن الزيارة مكّنت البرهان من مخاطبة الرأي العام العالمي والعربي، فضلًا عن الشعب السوداني المقيم في مصر وخارجها، لتوضيح حقيقة ما يدور في السودان، وذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في نهاية الزيارة، وصرح فيه بعدة أمور، منها:

١. إن الطمع في السلطة من خصمه كان السبب في إعلانه الحرب على الشعب السوداني وجيشه النظامي، وأنه يسعى لوضع حد لذلك؛ حيث قال إن الحرب: «كانت بسبب محاولة مجموعة متمردة السيطرة على السلطة، ونسعى إلى وضع حد للحرب وإنهاء المأساة الحالية».



٢. التأكيد على أن «القوات المسلحة لا تسعى إلى الاستمرار في حكم السودان»، وأنه يسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوداني ما يشاء؛ طمأنة المهتمين بالشأن السوداني على مال الأمور بعد الحرب: «أطمئن كل أصدقاء السودان بأننا نسعى إلى تحول ديمقراطي ولا نطمح في الحكم» (١٣).

٣. التشديد على أن الجيش الوطني السوداني يواجه «جماعات متمردة ارتكبت جرائم حرب من أجل الاستيلاء على السلطة».

٤. تنفيذ ما يدعيه خصمه بشأن تعاونه مع النظام السوداني السابق أو إيواء الجيش لعناصر إسلامية أو إرهابية، معتبراً تلك الاتهامات «فزاعة يستعين بها كل من يريد أن يستأسد على الشعب السوداني».

٥. مطالبة العالم بفهم حقيقة ما يدور في السودان: «نطلب من العالم أن ينظر إلى الحرب في السودان نظرة موضوعية»، مشدداً على أن الجيش السوداني يسعى إلى «وضع حد للحرب وإنهاء المأساة الحالية».

• أبرزت الزيارة أهمية مصر السياسية في حل القضايا الإقليمية والإفريقية منها بخاصة؛ إلا أنها ألفت عبثاً إضافياً على القيادة المصرية، وألزمته بضرورة التدخل لحل الأزمة في السودان؛ ليس لكونها دولة عربية شقيقة، لها ثقلها الإقليمي والإفريقي فحسب؛ وإنما لكونها سوف تتضرر أمنياً واقتصادياً وسياسياً كلما طال أمد الحرب في السودان.

• أسفرت الزيارة عن إعادة تسيير رحلات الطيران بين مطار القاهرة وبورتسودان، ما يؤكد أن الأوضاع العامة في السودان لا تدعو إلى القلق، وأن الأمور الخاصة بالدولة يتم تسييرها من بورتسودان، التي تعد العاصمة الحالية للسودان؛ فضلاً عما توفره إعادة الرحلات من سهولة وتيسير في الانتقال بين البلدين.

## هل تسهم الزيارة في تهدئة الأوضاع في السودان؟

على الرغم من صعوبة التكهن بما ستكون عليه الأوضاع في السودان في المديين القريب والمتوسط، إلا أن المدقق في مضمون تصريحات الفريق أول البرهان في قاعدة القوات البحرية السودانية بمدينة بورتسودان، قبل

يوم من زيارته لمصر، وإصراره على مواصلة القتال حتى آخر جندي سوداني؛ ومقارنتها بمضمون تصريحاته في المؤتمر الذي عقد في مدينة العلمين بعد زيارته - وقد أوردناهما في موضع سابق من هذه الورقة - يلمس أن هنالك تبايناً في مضمون التصريحات؛

فباستثناء وصف قوات الدعم السريع - دون تسميتها - بأنها (جماعات متمردة)؛ نجد أن أغلب التصريحات في العلمين تتحدث عن إنهاء الحرب، وما سوف يتبعها من فترة انتقالية تنتهي بانتخابات، تنقل الحكم إلى المدنيين (١٤)... إلى غير ذلك من المضامين الهادئة؛ التي تجعل المراقب يعتقد أن ما تم من مباحثات بين الرئيس المصري ورئيس مجلس السيادة السوداني، كانت تدور حول التهدئة وعدم التصعيد.

وقد يُستشف أن هذا التغيير كان من أجل التمهيد لحل سلمي؛ يتم الترتيب له بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتبارها الأطراف التي تتوافق مصالحها مع وحدة السودان، وإنهاء العمليات القتالية، التي قد تطول، دون الوصول إلى حل عسكري حاسم ينهي الحرب ويوقف الصراع؛ بل على العكس قد يفتح الحسم العسكري باباً واسعاً لاشتعال صراعات متعددة بين ميليشيات عديدة قد تنتشر في أغلب المحافظات السودانية، سيما وأن هنالك من الاختلافات العرقية والدينية والقومية والثقافية ما يمكن أن يكون غذاءً مستمرًا لها.

ويعول على صحة هذا التصور فيما سوف تجر به مصر في الفترة القادمة من اتصالات إقليمية ودولية للإسهام في تهدئة الأوضاع في السودان، على أمل الوصول إلى حل سلمي، يرضي جميع الأطراف، ويسهم في وقف الحرب وإرساء دعائم الاستقرار والأمن في السودان.

## النتائج

يمكن إيجاز النتائج التي تستخلص من هذه الورقة فيما يلي:

أولاً: زيارة البرهان لمصر لها أهداف سياسية محددة وهي الترتيب لما يطرح من محاولات لإنهاء القتال في السودان؛ بعد فشل الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف الخاصة بطرفيها عبر استخدام القوة المسلحة.

ثانياً: تهدف الزيارة فيما يبدو إلى توجيه رسالتين هامتين:

**إحداهما:** موجهة إلى الشعب السوداني - في الداخل والخارج - مفادها أن الجيش النظامي السوداني - وإن بدا غير قادر على الحسم العسكري حتى الآن - فإنه رافض تمامًا لما يطرحه قائد قوات التدخل السريع (حميدتي) من شروط لوقف الحرب، وأهمها وأخطرها شرط (الفيدرالية) كعلاقة سياسية بين أقاليم السودان ومحافظاته؛ والذي يعد مشروع تقسيم جديد للسودان - المقسم أصلاً - وهو المقترح الذي قد يجد تأييداً من القوى الخارجية الداعمة لقوات الدعم السريع، لتبقى مصالحها الاقتصادية (الحصول على ثروات السودان وخصوصاً الذهب) مستمرة ولا تتوقف مع الحل السلمي.

**والأخرى:** إلى الدول المؤيدة لقائد قوات الدعم (حميدتي) - العربية منها والإفريقية والدولية - مفادها أن الاستمرار في دعم قيادة التدخل السريع وتمكينها من السيطرة على السودان، سيقضي على الأمل في انتقال البلاد إلى الديمقراطية والسير على طريق الاستقرار؛ لما سيؤدي إليه من التواجد العسكري الروسي - الدائم والموسع - في السودان؛ عطفًا على ما يحصل عليه قائد قوات التدخل السريع - حاليًا - من دعم عسكري ولوجستي روسي عبر قوات (فاجنر) الروسية، التي زودته مؤخرًا بالصواريخ المحمولة المضادة للطائرات، لتنتهي تميز قوات الجيش عليها بسلاح الطيران.

**ثالثاً:** إن اختيار البرهان مصر لتكون مقصد الزيارة الأولى والشريك الرئيس في التنسيق للمرحلة المقبلة؛ يُعدّ تقديرًا لأهميتها السياسية - إقليمياً وإفريقياً - ولقدرتها على أداء فاعل لإنهاء الحرب عبر التنسيق مع الدول التي تحرص على وحدة السودان واستقراره.

**رابعاً:** اهتمام مصر بإنهاء الحرب في السودان، أمر ضروري وهام، وذلك لأن مصر ستكون من أكثر دول الإقليم - استفادة أو تضرراً - مما ستؤول إليه الأمور في السودان؛ وذلك للاعتبارات التالية:

• ستكون الحدود الجنوبية المصرية إما آمنة وإما مهددة، ومهيأة، لتكون بؤرة للعصابات الإرهابية في المستقبل القريب، بناء على ما سيتم في السودان من حلول - سلمية أو عسكرية - ما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي المصري، فيما لو تم سيطرة ميليشيات الدعم السريع على الداخل السوداني، بما يترتب على ذلك من مخاطر: انتشار الفوضى والاضطراب في المناطق الحدودية بين البلدين.

• سيعود من قادم إلى مصر من السودانيين فراراً من الحرب؛ أو يطول وجددهم فيها، بما يمثله ذلك من ضغط اقتصادي يزيد أوضاع مصر تفاقماً، بما قد ينشأ عنه من تدمر اجتماعي يفضي إلى الصدام مع ضيوف مصر من السودانيين وغيرهم من الجنسيات العربية (عراقيين وسوريين ويمنيين ... وغيرهم)، ما يؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي، وينقل الصراع الداخلي الذي شهدته بعض دول الجوار إلى داخل مصر.

• سيكون الأمل في حل أزمة المياه بين مصر وإثيوبيا قائماً - في ظل التعاون والتضامن المصري - السوداني للحصول على حقوقهما التاريخية في مياه النيل؛ أو مستبعداً في ظل وجود نظام حكم في السودان أكثر تعاوناً وتضامناً مع إثيوبيا في الاعتداء على حصة مصر التاريخية والقانونية في مياه النيل؛ وذلك من خلال تأييد (حميدتي) لإثيوبيا في أزمة سد النهضة كئمن لتأييده ودعمه في محاولة هزيمة الجيش السوداني الوطني والسيطرة على السلطة؛ بما سوف يترتب على ذلك من أضرار ماثية على مصر والسودان؛ خصوصاً وأن قائد قوات التدخل السريع لا يخفي عداؤه للنظام المصري، وتعاونه مع النظام الإثيوبي.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة تبرز الزيارة تعويل البرهان على دور مصر في تقديم الدعم السياسي واللوجستي - إذا تطلب الأمر - لدعم الجيش السوداني النظامي في مواجهته لميليشيات الدعم السريع؛ لأنه ستكون من أكثر دول المنطقة تهديداً وضرراً من الحرب السودانية وما ترتب عليها من نتائج سلبية.

**خامساً:** على الرغم من أن الصراع في السودان بين قائدي الجيش وقوات الدعم السريع قد يبدو في ظاهره خلافاً بين فصيلين عسكريين؛ إلا أنه في واقع صراع بين طرف يمثل الدولة بمؤسساتها الرسمية وهيبتها الداخلية والخارجية، وطرف قرر من تلقاء نفسه استخدام قوته المستقلة المرتبطة به، وهاجم الدولة ومؤسساتها الحكومية والوطنية، وارتكب أعمالاً إجرامية وإرهابية ضد شعبه؛ بغض النظر عن دوافعه في ذلك. وبالتالي فالجيش الوطني السوداني يحارب طرفاً أصبح خارج السلطة، ولا يجوز منطقياً وضع الطرفين في كفة واحدة، فالمارق على قيادته ووطنه برفع السلاح على دولته ورفاقه ومجتمعه، من الصعب وضعه في كفة ميزان واحد كفته الأخرى هي الطرف الرسمي الحكومي والوطني، المتمثل في جيش السودان وحكومته الرسمية المعترف بها دولياً.

0. كشف هوية الدول والمنظمات التي تدعم قوات الدعم السريع بالأموال والأسلحة، لتزيد من تصاعد الحرب واستمرارها، لتحقيق مكاسبها الخاصة على حساب دماء السودانيين وأرواحهم وأمنهم واستقرارهم.

1. مطالبة المنظمات الدولية بتطبيق القرارات الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب، وتوقيع العقوبات على مرتكبي جرائم الحرب في السودان من قتل وتشريد واغتصاب ... وغيرها من الماسي التي يتم توثيقها بالمقاطع المصورة منذ بداية الحرب.

## باحث أول بمركز الخليج للأبحاث



## التوصيات:

انتهاء الحرب؛ والحرص على أن يتم ذلك تحت نظر وإشراف المنظمات الدولية، لحماية مشروع التحول ودعمه.

3. المبادرة إلى وضع خطة وطنية شاملة للمصالحات الوطنية، وأن يتعهد الجيش بحماية جميع مكونات المجتمع السوداني في كل المناطق، ووضع الضمانات المحلية والإقليمية والدولية لحفظ حياتهم وحقوقهم؛ وإنزال العقوبة الرادعة والعاجلة للمخالفين والمعتدين؛ وذلك لمنع المزيد من النزاعات المستقبلية والدخول في دوامة من الأزمات المتلاحقة.

4. أن تسعى الدول العربية والإفريقية - وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية - للحيلولة دون تحول السودان من دولة هشة إلى دولة فاشلة، فيما لو استمرت الحرب واتسع نطاقها وتزايد التدخل الخارجي فيها تحقيقاً للمصالح والمكاسب الذاتية؛ وحسبنا من ذلك ما تم في بعض الدول العربية التي مازالت عاجزة عن استعادة الأمن والاستقرار.

في ضوء التحليل الذي تضمنته الورقة لزيارة البرهان لمصر؛ توصي الورقة بـ:

1. مواصلة البرهان لرحلاته الخارجية للتواصل مع قادة الدول العربية والإفريقية، وحثهم على تقديم الدعم والمساندة من أجل إنهاء الحرب ووقف القتال، مستعيناً بإبراز الأهمية الجيوستراتيجية لبلاده، باعتبارها إحدى الدول المطلة على البحر الأحمر، الذي قد يهدد أمنه فيما لو افتقدت البلاد الاستقرار الداخلي؛ وتمكنت منها الميليشيات المسلحة؛ مذكراً بعمليات القرصنة التي كانت تتم عبر الصومال أواخر القرن الماضي وبدايات هذا القرن.

2. ضرورة أن يسعى الفريق أول عبد الفتاح البرهان، باعتباره رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد جيش السودان الوطني - بمشاركة المكون المدني - في الإعلان عن مشروع عاجل للتحول المدني، في أقصر مدة زمنية (شهور معدودة) لنقل الحكم لسلطة مدنية؛ وعدم إرجاء ذلك إلى

## الهوامش والمراجع:

(١) في ٢٧/٥/٢٠٢٣م، أصدر الجيش بيانًا قال فيه: «إننا نهيب بكل المحالين إلى التقاعد في القوات المسلحة من ضباط وضباط صف وكل القادرين على حمل السلاح، بالتوجه إلى أقرب قيادة عسكرية لتسليحهم تأمينًا لأنفسهم وحرمانهم وجيرانهم وحماية لأعراضهم». وأكد البيان أن الحرب التي يخوضها الجيش «هي حرب مدن لا حدود زمنية لها». انظر: (السودان: وضع حرج في دارفور والجيش يدعو «القادرين» إلى حمل السلاح) تقرير منشور على موقع: (فرتسا ٢٤) على شبكة المعلومات بتاريخ: ٢٣/٥/٢٠٢٣م، الرابط: <https://www.france24.com>. ويبدو أن الجيش قد تراجع عن ذلك القرار، تقليلاً من حجم الخسائر البشرية. وقد أدى هذا التراجع - رغم عقلانيته - إلى ضعف حماس الشباب وتأييدهم لقيادة الجيش؛ التي لم تدافع عنهم ولم تدعمهم في الدفاع عن أنفسهم عبر تزويدهم بالسلاح؛ فأجبرتهم على الهجرة من ديارهم أو الاستسلام لبطش (الجنجويد)، وهو الاسم الذي أطلق عليهم عندما تم تأسيسهم بمباركة النظام السابق عام ٢٠٠٣م لمساعدة الجيش النظامي في القضاء على التمرد في إقليم دارفور.

(٢) ينص البند الثالث في البيان على: «إن المواطنين في أطراف السودان يملكون سلطات أصيلة لإدارة شؤونهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينبغي أن يتفوقوا عبر ممثلي أقاليمهم على السلطات التي تمارسها للقيام بما تعجز عن القيام به أقاليم السودان منفردة، وتتعزيز تلك السلطات الأصيلة لدى المجتمعات المحلية، التي تتقاسم معها الحكومة القومية بالعدل والسلطات والموارد. وبسبب التعدد والتنوع الباهر في السودان، فإن النظام الفدرالي غير التماثلي (أو غير المتجانس)، الذي تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد الفدرالي، هو الأنسب لحكم السودان». انظر النص الكامل للبيان على موقع: (محمد حمدان دجلو) على موقع تويتر على شبكة المعلومات، الرابط: <https://twitter.com/GeneralDagallo/status>

(٣) أشار تقرير نشرته شبكة الجزيرة الإعلامية على موقعها بالإنترنت، أن قوات الدعم السريع كانت تسيطر على جبل عامر، أحد أهم مناجم إنتاج الذهب في السودان، قبل أن تتخلى عنه لوزارة المالية، بالإضافة إلى سيطرتها على مناجم أخرى في جنوب كرفان، وتعد هذه المناجم مصدر التمويل الأساسي لها. وهذا ما يفسر ما قاله حميدتي آخر أيام البشير عن دعمه الاقتصاد السوداني بملايين الدولارات.

وقد أنشأ حميدتي - عقب عزل البشير - حسابًا احتياطيًا في بنك السودان، وأودع فيه نحو ٢٢٥ مليون دولار. وأوضح أن قواته حصلت على هذه الأموال من مصانع الذهب ورواتب عناصرها التي تشارك في حرب اليمن. وتقول بعض المصادر إن إيرادات الذهب المستخرج من مناجم الذهب التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بلغت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ نحو ١٢٣ مليون دولار، وكشفت تقارير أن شركة كالتوي الإماراتية حصلت على أكثر من ١١٧ طناً من الذهب السوداني بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩ من خلال شركة الجنيدي التي أسسها شقيق حميدتي عبد الرحيم دجلو. كما يقول تقرير للجنة الأمم المتحدة إن إيرادات الذهب الذي تم تهريبه إلى الإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ تقدر بأكثر من ٤,٥ مليارات دولار. (٤) تشير المصادر إلى أن قوات الدعم السريع تضم في صفوفها قوات من دول إفريقية، فضلًا عما تلقاه من دعم عسكري ولوجستي من قوات (فاجنر) الروسية.

(٥) هي قوات عسكرية تشكلت عام ٢٠٠٤م بقرار من الاتحاد الإفريقي عبر مجلس الأمن والسلم التابع له؛ كبديل لقوة أسسها في العام ٢٠٠٢م؛ كانت تعرف باسم «اللواء الاحتياطي لشرق إفريقيا» للقيام بمهام عمليات دعم السلام في المنطقة. وتتألف «إيساف» من عناصر عسكرية وشرطة ومدنية من ١٠ من بلدان المنطقة وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وأوغندا. وتشمل مهام «إيساف» التدخل في أي دولة عضو عند نشوب أوضاع أمنية خطيرة فيها أو نزاع مسلح أو بناء على طلب من دولة عضو من أجل استعادة السلام والأمن في الدولة المعنية. كما تشمل مهامها أيضًا بناء السلام ونزع السلاح والتسريح بعد انتهاء الصراع؛ إضافة إلى المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في مناطق الصراع ودعم الجهود المبذولة للتصدي للكوارث الطبيعية الكبرى أو أي مهام أخرى قد يفوضها مجلس السلم والأمن أو الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي. انظر: (قد تتدخل في

السودان.. ما هي قوات «إيساف» الأفريقية؟، تقرير منشور على موقع(اسكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٢٣م، الرابط: <https://www.skynewsarabia.com>

(٦) يرى كثير من المطلين استحالة قدرة أي من الطرفين على كسب الحرب مع الإبقاء في الوقت ذاته على السودان موحدًا، فإذا افترضنا انتصار «الدعم السريع» في الخرطوم فسيكون من المستحيل عليه محاربة الجيش في بقية ولايات السودان ما عدا إقليم دارفور، مما يعني بالضرورة أن أي غاية سياسية لهذه الحرب من طرف «الدعم السريع» ستضطره إلى التفاوض حتى لو استتب له الأمر في الخرطوم. وكذلك إذا ما انتصر الجيش السوداني في هذه الحرب واستتب له الأمر في الخرطوم فسيكون من شبه المستحيل عليه استرداد ولايات دارفور التي هي بمثابة الحاضنة الرئيسة لقوات الدعم السريع، ولهذا فإذا انتفى خيار إرادة الإلغاء من كل طرف للآخر فإن الغايات السياسية للحرب تقول بضرورة الوصول إلى طاولة التفاوض.

(٧) وضع رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، شروطًا للهدنة، قائلاً إن الحكومة السودانية مستعدة لوقف إطلاق النار متى ما استجابت قوات الدعم السريع لمطالب إخلاء مساكن المواطنين ومراكز خدمات المياه والكهرباء والطاقة والمستشفيات والأعيان المدنية والمقرات الحكومية من عناصرها.

(٨) كان الجيش السوداني قد اشترط - عبر ممثليه في مفاوضات جدة - عدة شروط، لتثبيت الهدنة، تتضمن: خروج قوات الدعم السريع من الأحياء السكنية، وإزالة عشرات من نقاط الارتكاز التي نشرتها، والانسحاب من وسط الخرطوم والمؤسسات المدنية والخدمية التي سيطرت عليها، وأبرزها مركز التحكم الرئيسي للكهرباء ومصفاة الجيلي لتكرير النفط في شمال الخرطوم بحري.

وشملت شروط الجيش أيضًا تجميع قوات الدعم السريع بعد انسحابها في معسكر واحد يوافق الجيش على مسافته من العاصمة، وذلك إلى حين الاتفاق على خطوات دمجها في المؤسسة العسكرية، وتعهده بعدم التعرض إلى القوات المنسحبة.

وعلى الرغم من أن هذه الشروط لم تتحقق، وافق الجيش السوداني على العودة إلى المفاوضات في شهر يوليو ٢٠٢٣م.

(٩) يشير هذا التصريح إلى اتهام قوات الدعم الفريق البرهان بأنه على علاقة وطيدة بتنظيم الإخوان المسلمين - الذي دعم الرئيس عمر البشير، الذي تم الانقلاب الشعبي عليه وعزله من السلطة عام ٢٠١٩م بمساعدة قوات الجيش وقوات الدعم معًا، ما جعلهما يتقاسمان السلطة في السودان عبر مجلس السيادة، الذي عين البرهان رئيسًا له وعين (حميدتي) نائبًا للرئيس - وأن البرهان يسعى إلى إعادتهم للمشهد السياسي؛ وأن ذلك سببًا من أسباب الانقلاب عليه ومحاربتة. وهي تهمة لم يستطع خصومه إثباتها، ما جعلها دربًا من المكائد السياسية لتصعيد الصراع ضده.

(١٠) أشار بعض السودانيين الذين استضافتهم القنوات الفضائية إلى أن هذا المقطع مفبرك فنيًا؛ وأن قائد قوات التدخل السريع (حميدتي) قد فارق الحياة على أثر إصابته بجروح خطيرة في إحدى العمليات العسكرية يوم ١٢ مايو ٢٠٢٣م، نقل على أثرها إلى إحدى الدول المؤيدة له للعلاج. ويستدل القائلين بذلك على أن حميدتي لم يظهر بين قواته منذ ذلك الحين، وأن من يدير الموقف العسكري هو أخوه (عبد الرحيم دقلو)، بينما يتولى (عزت يوسف الماهر) إدارة المشهد سياسيًا وإعلاميًا. وقد أكد سفير السودان في ليبيا على إحدى الفضائيات خبر وفاة حميدتي. فيما يرى أنصار حميدتي أن هذا الخبر لا يعدو أن يكون إشاعة يروجها أنصار البرهان لإضعاف الروح المعنوية لمنسوبي قوات الدعم.

(١١) انظر نص البيان الختامي للقمة على موقع: (الهيئة العامة للاستعلامات) بجمهورية مصر العربية، الرابط: <https://www.sis.gov.eg>

(١٢) انظر: أسامة السعيد: (ماذا حققت القوى المدنية السودانية خلال اجتماعات القاهرة لحل الأزمة؟)، مقالة منشورة على موقع: (صيفة الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٦/٧/٢٠٢٣م، الرابط: <https://aawsat.com>

(١٣) تجدر الإشارة إلى أن البرهان قد أكد في أكثر من مناسبة على أن بلاده تعتزم بناء جيش لا يتدخل في السياسة، في خطاب له أواخر مارس ٢٠٢٣م، في العاصمة السودانية، الخرطوم، صرح بالقول: «نريد بناء قوات مسلحة بعيدة عن السياسة والمشاركة في أي أعمال داخلية ما لم تطلب الحكومة». وأضاف: «نريد أن نمكن أي سلطة مدنية قادمة من أن تكون القوات المسلحة تحت إمرتها». وتشير المصادر إلى أن تلك التصريحات كانت سبباً لقيام قائد قوات الدعم السريع للتمرد عليه وإعلان الحرب على الجيش، حيث ذكر مصدران لوكالة رويترز أن تلك التصريحات دفعت «حميدتي» إلى نقل عناصر إضافية من قوات الدعم السريع من معقله الإقليمي في منطقة دارفور بغرب السودان إلى الخرطوم. انظر: (ما هي قوات «الدعم السريع» التي تعطل التوقيع على الاتفاق النهائي في السودان؟) تقرير منشور على موقع: (الحررة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط: <https://www.alhurra.com/>

(١٤) تجدر الإشارة إلى أن تصريحات الفريق أول البرهان في العلمين، أعادت الأزمة السودانية إلى مربعها الأول؛ حيث إن الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي انطلقت في السودان ضد حكم الرئيس السابق عمر البشير وأدت إلى الإطاحة به في أبريل ٢٠١٩م، كانت تطالب بإنهاء الحكم العسكري والانتقال إلى حكم مدني؛ وأن مجلس الإدارة الانتقالي الذي تم تشكيله من مدنيين وعسكريين لإدارة البلاد، كان الهدف منه هو نقل الحكم إلى قيادة مدنية؛ وعلى هذا الأساس تعاقبت الخطوات بدءًا من تولي عبد الله حمدوك رئاسة حكومة جديدة في سبتمبر ٢٠١٩م - ضمن اتفاق لتقاسم السلطة مدته ثلاث سنوات مع الجيش وممثلين عن المجتمع المدني وقادة الاحتجاجات - وما أعقبه من اعتقال قوات الأمن لحمدوك والعديد من القيادات المدنية، في أكتوبر ٢٠٢١م، وذلك بعد أسابيع من تبادل الاتهامات بين القوى المدنية والعسكرية والإعلان عن محاولة انقلاب فاشلة؛ وإعلان البرهان عن حل الحكومة المدنية وغيرها من الهيئات الانتقالية، ما أدى إلى خروج عدد من المظاهرات الحاشدة احتجاجًا على الانقلاب، بما ترتب عليه من تعليق غالبية الدعم المالي الدولي للسودان؛ مما اضطر القيادة العسكرية للمجلس الانتقالي - المتمثلة في البرهان قائد الجيش ونائبه حميدتي قائد قوات الدعم السريع - إلى الإعلان، في نوفمبر ٢٠٢١م، عن اتفاق بين القادة العسكريين وحمدوك لإعادة تعيينه رئيسًا للوزراء، لكنه لم يستمر في المنصب سوى شهرين ويعلن استقالته في بداية العام التالي ٢٠٢٢م.

لم تستقر الأحوال في السودان بعد استقالة حمدوك، وشعر الشعب أن العسكريين لا ينوون تسليم السلطة للمدنيين؛ بل يماطلون من أجل البقاء فيها، فعبر الشعب عن رفضه في أكتوبر ٢٠٢٢م - الذي يوافق ذكرى انقلاب العسكريين على حكومة حمدوك المدنية - وخرجت الحشود الضخمة إلى الشوارع في مسيرة وصفت بأنها واحدة من أكبر المسيرات المناهضة للجيش.

حاول العسكريون احتواء الموقف، فوقعوا مع المدنيين، في ديسمبر ٢٠٢٢م، (اتفاقًا إطارياً) لبدء عملية جديدة للانتقال السياسي مدتها عامان وتعيين حكومة مدنية. وشهدت بدايات العام ٢٠٢٣م خلافات بين المكون المدني والعسكري من جهة، وبين أتباع كل مكون من جهة أخرى، ما أدى إلى تأجيل توقيع الاتفاق النهائي للمرحلة الانتقالية للمرة الثانية، والذي كان مقرراً في ٥ أبريل ٢٠٢٣م، بسبب الخلافات حول ما إذا كان الجيش سيخضع لإشراف مدني، وحول خطط دمج قوات الدعم السريع (شبه العسكرية) في الجيش، وهل تتم في سنتين - وفقاً لتقدير الجيش - أو عشر سنوات - وفقاً لتقدير قائد الدعم السريع (حميدي) - أو خمس سنوات - وفقاً لتقدير تم طرحه كحل وسط لإنهاء الخلاف.

ولم يكن الخلاف يقتصر على مدة إدماج قوات الدعم في الجيش فحسب، بل كان الخلاف الأكبر والأخطر فيمن سوف يتولى قيادة الجيش فيما بعد (البرهان أم حميدتي)؟ وعندما شعر الأخير بأن المستقبل لن يكون في صالحه، بدأ منذ ١٣ أبريل ٢٠٢٣م في حشد قواته داخل الخرطوم ومدن سودانية أخرى بدون تنسيق مع الجيش؛ وحينها حذر الجيش من أن ذلك قد يؤدي إلى صراع مسلح بين الجهتين؛ فلم تعر قوات الدعم لتحذيرات الجيش اهتماماً وبدأت يوم ١٥ أبريل ٢٠٢٣م بالهجوم على قاعدة مروى العسكرية؛ لتتواصل الاشتباكات بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع في الخرطوم وبعض المدن الأخرى منذ ذلك الحين وحتى إعداد هذه الورقة.



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٣ ©

[www.grc.net](http://www.grc.net)